اللجنة الإقليمية لشرق المتوسط **تشرين الأول/أكتوبر 2022**
الدورة التاسعة والستون
القاهرة، مصر، 10-13 تشرين الأول/أكتوبر 2022

النهج الإقليمي إزاء عقد العمل من أجل السلامة على الطرق 2021–2030

أهداف الاجتماع

ستُعقَد في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2022 جلسة تقنية بشأن النهج الإقليمي إزاء عقد العمل من أجل السلامة على الطرق 2021-2030.

وتتمثَّل أهداف الجلسة فيما يلي:

- عرض السياق العالمي الحالي، ويشمل ذلك عقد العمل من أجل السلامة على الطرق 2021-2030، وخطته العالمية، والإعلان السياسي لعام 2022 الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تحسين السلامة على الطرق في العالم.
- تقديم لمحة عامة عن الوضع الإقليمي للسلامة على الطرق، والجهود المبذولة والدروس المستفادة خلال عقد العمل من أجل السلامة على الطرق 2011-2020؛
- تسليط الضوء على الدور الرئيسي لقطاع الصحة في الوقاية من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور ومكافحتها في سياق العمل المتعدد القطاعات الأوسع نطاقًا؛
- الوصول إلى توافق في الآراء بشأن الإطار الاستراتيجي الإقليمي المقترح لنظام السلامة على الطرق بوصفه أداة رئيسية لتفعيل الخطة العالمية للعقد الجديد في بلدان الإقليم.

معلومات أساسية

لا تزال الإصابات الناجمة عن حوادث المرور شاغلًا من شواغل الصحة العامة والتنمية على الصعيدين العالمي والإقليمي. وقد كشفت البيانات المستمدة من التقديرات الصحية العالمية لعام 2019 أن هذه الإصابات هي أحد الأسباب الرئيسية للوفاة، لا سيَّما في صفوف من تتراوح أعمارهم بين 5 سنوات و59 سنة، وهي السبب الرئيسي للوفاة في صفوف من تتراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة في إقليم منظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط. ويتماشى ذلك مع النتائج التي خلص إليها التقرير العالمي عن حالة السلامة على الطرق 2018، والتي أظهرت أن الإصابات الناجمة عن حوادث المرور تمثل مشكلة لجميع بلدان الإقليم، بصرف النظر عن مستوى الدخل. وفي حين أن البلدان المتوسطة الدخل نصيبها أكثر من 80% من الوفيات الناجمة عن حوادث المرور في الإقليم، فإن المعدلات الإجمالية للوفيات الناجمة عن حوادث المرور في بلدان الإقليم ذات الدخل المرتفع تُعد

أعلى من مثيلاتها في البلدان الأقل دخلًا المجاورة لها، وهو عكس الاتجاه العالمي. ويبلغ معدل الوفيات هذا ثلاثة أضعاف متوسط المعدل في البلدان المرتفعة الدخل على الصعيد العالمي.

واستمرارًا للجهود العالمية الرامية إلى التصدِّي لهذه المشكلة الخطيرة التي تؤثر على الصحة العامة والتنمية، أعلن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/RES/74/299 الصادر في 2020 عقد العمل من أجل السلامة على الطرق (2021-2030)، ليبدأ بعد نهاية العقد الأول (2011-2020). ولأن هذه من المرات القليلة التي تسلط فيها الجمعية العامة الضوء على القضية نفسها لعقدين متتاليين، وبالنظر إلى التركيز القوي على جائحة كوفيد-19 على مدى السنتين الماضيتين، فإن هذا الاعتراف يُعد استثنائيًّا.

وكما دعا القرار A/RES/74/299، وضعت منظمةُ الصحة العالمية ولجان الأمم المتحدة والشركاء خطةً عالمية للعقد الجديد تستند إلى نهج النظام المأمون، وتدمج السلامة على الطرق في جداول أعمال السياسات في هذا المجال. والهدف من الخطة العالمية، التي أُطلقت في عام 2021، إلهامُ وتوجيهُ عملية إعداد وتنفيذ خطط وطنية متوائمة مع السياقات المحلية، تستفيد من الجهود والدروس المستفادة على مدى السنوات العشر الماضية.

وعلى الصعيد الإقليمي، أطلقت المنظمة الخطة العالمية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، ووضعت دليلًا لتوثيق واستعراض الجهود الوطنية التي بُذلت في العقد الأول من أجل توجيه العمل في العقد الجديد. وروجعت مسودة الإطار الإقليمي لنظام السلامة على الطرق، التي سبق إعدادها بالتشاور مع بلدان الإقليم، بما يتواءم مع الخطة العالمية الجديدة، والإطار الآن قيد استعراض الأقران قبل إقراره. وفي تموز/ يوليو 2022، عُقد اجتماع رفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن السلامة على الطرق تحت شعار "أفق 2030 للسلامة على الطرق: ضمان عَقد من العمل والتنفيذ".

ولا نبالغ مهما أكدنا على أهمية تحسين السلامة على الطرق للصحة العامة والتنمية في جميع بلدان الإقليم، لا سيما أن ذلك من شأنه حماية صحة الفئات العمرية الأصغر سنًّا وصون سلامتها. ويُعد الالتزامُ العالمي المتجدِّد بالسلامة على الطرق، الذي تجلَّى في عَقد العمل من أجل السلامة على الطرق 2021-2030، والصكوك الإقليمية والعالمية التي سبق وضعها، وتزايد الزخم الرفيع المستوى، تطوراتٍ بالغةَ الأهمية للإقليم. وتوجد الآن فرصة للاستفادة من الإنجازات والدروس المستفادة من السنوات العشر الماضية، وحشد مستوى الالتزام اللازم لبذل العمل.

التحديات التي يواجهها الإقليم

تزامَنَ إطلاق العقد الثاني وتنامي الزخم العالمي بشأن تحسين السلامة على الطرق مع جائحة كوفيد-19 التي أثرت على جميع جوانب حياة الناس، لا سيما تنقُّلهم. ومع تركيز الحكومات على الاستجابة للجائحة، تراجعت حتمًا الأولويات الأخرى (ومنها السلامة على الطرق). وقد واجهت البلدانُ في إقليم شرق المتوسط وفي مناطق أخرى تأخُّرًا في العمل المتعلق بالسلامة على الطرق، وذلك فيما يتعلق مثلًا بتنفيذ ما هو مُخطط له على صعيد التشريعات والبنية الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، أُولِيَ اهتمامٌ أقل لحملات تغيير السلوك والدعوة في الأجلين القصير والطويل.

ومع ذلك، لا يزال الناس يتحركون باستخدام وسائل النقل الآلية وغير الآلية، ولا تزال حوادث التصادم تقتل الناس على الطرق. ومع انتقال الإقليم إلى حقبة ما بعد الجائحة، ستكون هناك حاجة إلى مواصلة الجهود الجماعية بشأن السلامة على الطرق على جميع المستويات. ولإعادة البناء على نحو أفضل، تجب إعادة إيلاء الأولوية للسلامة على الطرق، استنادًا إلى الدروس المستفادة من عقد العمل الأول من أجل السلامة على الطرق.

النتائج المرجُوَّة

- يتيح عَقْد العمل من أجل السلامة على الطرق 2021-2030 فرصةً لتأييد الحاجة الماسة إلى ترجمة المبادرات العالمية إلى إجراءات على المستوى القُطري، مع المشاركة الكاملة والفعالة لقطاع الصحة في سياق النهج المتعددة القطاعات الأوسع نطاقًا.
- وينبغي اغتنام الفرصة أيضًا للاستفادة من التأييد والدعم الرفيعي المستوى لتعزيز الدور الرائد للقطاع الصحي في التصدي لقضية الإصابات الناجمة عن حوادث المرور، لا من حيث الاستجابة فقط، ولكن أيضًا من حيث الوقاية وتوجيه الإجراءات التي تتخذها القطاعات الأخرى غير المتعلقة بالصحة. وفي هذا الصدد، سيكون اعتماد نهج قائم على النُّظُم مفيدًا لكي تؤخذ بعين الاعتبار الروابط وأوجه التآزر بين البرامج والمبادرات الملائمة المتعلقة بتعزيز الصحة والعافية، مثل المبادرات التي تتناول تغير المناخ والصحة البيئية والحاجة إلى مدن صحية.
- ويُقصد من هذا الاجتماع التقني السابق على اللجنة الإقليمية أن يُحفِّز في حد ذاته التفكيرَ الجماعي لدى المشاركين في اللجنة الإقليمية، بشأن أفضل السُّبُل لترجمة المبادرات العالمية والإقليمية إلى إجراءات ملموسة على أرض الواقع، استنادًا إلى نُهُج منسقة جيدًا وقائمة على النُّظُم.